

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والستين بعد الخمسة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،  
يوم الخميس ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوغوميل سويكا (بولندا)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٦٤

لمؤتمر نزع السلاح .

وأود باسم المؤتمر وباسمي أن أعرب عن ترحيبنا الحار بوزير الدولة للشؤون الخارجية والكمولك بالملكة المتحدة ، معالي وليام والدغريف ، عضو البرلمان . وكان الوزير قد ألقى كلمة أمام المؤتمر يوم ١٥ حزيران/يونيه من العام الماضي حين قدم الوثيقة CD/921 المتعلقة ببعض النتائج الأولية لبرنامج المملكة المتحدة للتفتيش الاختباري بالتحدي ، على الأسلحة الكيميائية . وتاريخه السياسي معروف لنا إذ ظل يشغل مناصب ذات مسؤوليات في الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٨١ . ومنذ زيارته الأخيرة إلى هذا المؤتمر ازدادت تبعات مهامه بوزارة الشؤون الخارجية والكمولك زيادة كبيرة . فغضاً عن شؤون تحديد الأسلحة ونزع السلاح وشؤون الدفاع أصبح الآن مسؤولاً عن العلاقات بين المملكة المتحدة والكمولك والعلاقات بين الشرق والغرب بما في ذلك الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا بأسرها . وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام عين عضواً بالمجلس الملكي الخاص . وأود أن أعرب له عن الشكر لحضوره معنا اليوم من جديد ولما يبديه من اهتمام بعملنا .

وتمشياً مع برنامج عمل المؤتمر ، يواصل المؤتمر اليوم نظره في البند ٣ "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" . بيد أنه وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر فإن لأي عضو يرغب في طرح أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وأعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية والكمولك بالملكة المتحدة معالي وليام والدغريف ، عضو البرلمان .

السيد والدغريف (المملكة المتحدة): السيد الرئيس ، أشكركم جداً في

الواقع لتقديمكم الرقيق ، وإنه فعلاً أمر حسن أن أعود مرة أخرى إلى مؤتمر نزع السلاح . إنني مسرور ، إن جاز لي التعبير ، لوجودي هنا في وقت رئاستكم . فبولندا والمملكة المتحدة لهما تاريخ طويل من العلاقات الوثيقة ، ونظراً لأن بياني سيركز أساساً على مفاوضات الأسلحة الكيميائية فمن المناسب بوجه خاص أن أقدمه في ظل رئاسة سفير شغل مرتين بتميز منصب رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية .

ومنذ حضوري مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي حدثت تغييرات هائلة في الخريطة السياسية لأوروبا . ولست أدعي أنها جميعها جاءت نتيجة لزيادة مسؤولياتني في وزارة الشؤون الخارجية ، ولكنها دونما شك فرصة في غاية الإمتاع أن يكون لي دور صغير في هذه الأحداث .

ولقد انعكست هذه التغييرات في الإعلان الذي أصدره في لندن في الأسبوع الماضي اجتماع القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي . وقد نشر هذا على نطاق واسع في صحافتنا وغيرها فيما أعتقد باعتباره علامة على نهاية الحرب الباردة . فكما جاء في الإعلان "إن الأسوار التي كانت يوماً تحاصر الناس والأفكار قد أخذت تتهاوى . . . فالأوروبيون يقررون مصيرهم بأنفسهم وقد اختاروا الحرية . . . لقد اختاروا السلم" .

وأدى هذا المناخ السياسي المتحسن إلى حدوث تقدم بارز في مجال الحد من الأسلحة وأحرز كثير من التقدم في سبيل إكمال اتفاق لخفض الأسلحة الاستراتيجية . وقد أعطيت أولوية عالية لوضع اتفاق بشأن الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا ومن المنظور إجراء تحديدات أخرى للأسلحة التقليدية .

ويتوقع أن تبدأ مفاوضات بشأن تخفيض القوات النووية القصيرة المدى بعد وقت قصير من التوقيع على اتفاق بشأن القوات التقليدية . وعندما تبدأ هذه المفاوضات ستقترح منظمة حلف شمال الأطلسي إزالة جميع قذائف المدفعية النووية من أوروبا على أساس تبادلي .

لذا فإن هناك جواً من التفاؤل في أوروبا ، وشمة تُوَقَّع لتحقيق تقدم حثيث في مجال الحد من الأسلحة التقليدية والنووية معاً .

ويعد الاتفاق الثنائي الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة الكيميائية تقدماً هاماً نرحب به . ومن شأنه أن يعطي زخماً جديداً للمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية هنا في مؤتمر نزع السلاح .

لكن كثيرين سيقولون إنه على نقيض المفاوضات الأخرى لتحديد الأسلحة التي ذكرتها هنا ، استغرق السعي إلى فرض حظر شامل متعدد الأطراف للأسلحة الكيميائية مدة أطول مما ينبغي .

وعلينا أن نعود بالذاكرة إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، لآخر اتفاق متعدد الأطراف بشأن الأسلحة الكيميائية لنجد أن هذه المعاهدة تتناول تنظيم الاستخدام في الحرب فقط ، دون الانتاج أو الحيازة .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة انتشاراً للأسلحة الكيميائية ، وأصبحت بلدان أخرى تمتلك هذه الأسلحة أكثر مما كان عليه الحال منذ عام ١٩٤٥ .

وحدث نزاع رئيسي في الثمانينات (حرب الخليج) استخدمت فيه أسلحة كيميائية على نطاق أوسع مما حدث في أي نزاع منذ الحرب العالمية الأولى . وقد تباهى زعيم أحد البلدان مؤخراً بحيازته لأسلحة جديدة شنتية العنصر . فهل خرج الجنّي من القمقم؟ هل ما زال بإمكاننا التوصل إلى حظر شامل للأسلحة الكيميائية؟ هل يرغب عدد كاف من البلدان في التوصل فعلاً إلى اتفاقية؟ أم أننا نجتمع هنا في محاولة لحل لغز معقد ، ندور من حوله دون أن نلمس القضايا الرئيسية؟ هذه عملية لا ينتج عنها إلا "نصي متداول" يتزايد طولاً وتعقيداً ولكنه يترك المشاكل الرئيسية بلا حل . لقد ظلت المحادثات دائرة في جنيف حول حظر للأسلحة الكيميائية منذ الستينات ؛ بدأت في مؤتمر الدول الـ ١٨ لنزع السلاح ثم في مؤتمر لجنة نزع السلاح ، ومنذ عام ١٩٧٩ في هذه الهيئة . واستمرت المفاوضات ربع قرن . ومن واجبتنا نحن السياسيين أن نتساءل: لِمَ هذه المدة الطويلة؟ ولماذا لم تحل المشاكل؟ ولماذا لا تتساقط الأسلحة الكيميائية مع النجاح المحرز في مفاوضات أخرى للحد من الأسلحة؟ هل قضت هذه المحادثات وهي بعد على قدميها أم أنها تسير في اتجاه آخر؟

على من يجلس منا حول هذه المائدة أن يؤمن أن شمة أملاً ، وأن الأمل معقود هنا ، على مؤتمر نزع السلاح ، المحفل الوحيد للمفاوضات بشأن الحد الشامل للأسلحة . ونحن نتطلع إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف لتأتي لنا بما ننشده . ويمكن أن نبين هنا رأي المملكة المتحدة ببساطة . فلا أقلّ من اتفاق على نطاق عالمي بشأن الأسلحة الكيميائية للتصدي للمشكلة برمتها . لكن المسألة ليست مجرد مفاوضات مستغيضة تجري هنا: فشمة مشاكل عملية تتطلب من الدول الأعضاء تقصّياً مفصلاً .

أنا أدرك بطبيعة الحال الجهود الهائلة التي تبذل في مؤتمر نزع السلاح لحل المشاكل البالغة الصعوبة التي تثيرها الأسلحة الكيميائية . وأنا لا أقلل من شأن الالتزام وإرادة النجاح لدى المجتمعين هنا .

هناك أمر شديد الوضوح . يجب علينا ألا نبحث عن المخرج السهل: يجب ألا نحذو حذو ما جرى بالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية حيث تم اتفاق دون تحقق فعّال . إذا كان صدور اتفاق إعلاني هو الذي يمكن أن يريح بالنا فبوسعنا أن نتفق على نص له اليوم . لكن ذلك سيترك شواغلنا الأمنية الأساسية حول الأسلحة الكيميائية قائمة ودون حل .

لذا فنحن حين ندخل في هذه المحادثات إنما نلتزم بتأكيد الاطمئنان إلى تمسك جميع الأطراف بأحكام الاتفاقية . ولا بد أن يكون هذا التأكيد واضحاً وموضع ثقة .

ولهذا السبب نرى أن التحقق هو الأولوية العليا ، وأن وجود نظام فعال للتحقق أمر حاسم لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ .

والتفتيش بالتحدي هو المدخل إلى التحقق الفعال . ولهذا سببان ؛ أولهما السرية والتهرب اللذان يحيطان تقليدياً بالأسلحة الكيميائية . فالكثيرون من حاشي هذه الأسلحة لم يعترفوا بذلك بعد . فكم بلد من البلدان الممثلة هنا يعتقد أن الدول الثلاث التي أقرت بحيازتها لأسلحة كيميائية هي كل ما هنالك؟ والسبب الثاني هو عدم وجود علامة مميزة للمرافق والشبكات ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية . ولو وجد هذا الوضوح لأصبحت الأسلحة الكيميائية شيئاً مميزاً كالذبابة أو الطائفة مثلاً . وكنا سنعرفها حينئذ ونعرف عددها ونقيسها ونزنها وبطرق أخرى نقيم فعاليتها وقيمتها العسكرية . لكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك الآن ونحن واثقون منه .

لذلك فنحن نحتاج إلى آلية تحقق صارمة واسعة النطاق تشمل المرافق غير المعلنة والمعلنة على السواء تكون بمثابة شبكة أمان توفر الثقة في امتثال الموقعين للمعاهدة . أما وجود اتفاقية غير قابلة للتحقق فأمر لا قيمة له .

والتفتيش بالتحدي هو المدخل إلى التحقق الفعال . ومع هذا شمة دواعي قلق حول ما قد يترتب على ذلك بالنسبة للأمن القومي . فهل يمكن أن يكون التفتيش بالتحدي فعالاً دون تعريض الأسرار القومية غير ذات الصلة للخطر؟ أعتقد أن الرد يأتي بالإيجاب .

لقد كان نهج المملكة المتحدة هو وضع إمكانية تنفيذ التفتيش بالتحدي موضع الاختبار . فنحن نعتقد أن الطريقة الوحيدة للحصول على إجابة مقنعة هو ممارسة الإجراءات بطريقة واقعية بقدر الإمكان .

وقد شمل برنامج السنتين المفصل لست عمليات تفتيش اختباري بالمرافق التي تملكها حكومة المملكة المتحدة ، بعضاً من أكثر منشآتنا الأمنية حساسية ، منها منشآت لتخزين الأسلحة النووية وبحوث الأسلحة النووية ، والتطوير والتصنيع ، وأحد مراكز الأبحاث الحساسة . وسألنا أنفسنا الأسئلة الصعبة . ماذا ستكون الآثار على الأمن المادي؟ وهل ستكشف عمليات التفتيش عن وجود مخازن أسلحة غير كيميائية حساسة وعن مواقعها؟ وهل تعرض للخطر المعلومات الخاصة بتخزين الأسلحة غير الكيميائية وإنجازاتها وقدراتها؟ وهل تتيح الوصول إلى تفاصيل تصميم الأسلحة المصنفة وخاصة معلومات تصميم الأسلحة النووية؟ هذه كلها مشاكل معقدة . غير أننا نعتقد أننا توصلنا إلى حلول لها .

والورقة التي أضعها أمامكم اليوم باعتبارها الوثيقة CD/1012 تقدم وصفاً للدروس الرئيسية المستفادة من برنامج عمل شامل تماماً . فلقد وجدنا أن: تيسير الدخول إلى المرافق هو مفتاح تحقيق التوازن بين حماية المصالح الأمنية المشروعة ودرجة التدخل اللازمة لكي يكون التحقق فعالاً ، وليس لدينا موقع في المملكة المتحدة يبلغ من الحساسية من وجهة نظر الأمن القومي درجة تجعلنا لا نستطيع السماح بوجود نوع من الدخول إليه إذا أحسنت إدارة ذلك ، أمام أي فريق دولي للتفتيش بمقتضى شروط التفتيش بالتحدي التي ترد في اتفاقية للأسلحة الكيميائية .

وباختصار فإن نتائج بحثنا التي توصلنا إليها حتى الآن تشير إلى ما نقوله بالانكليزية "بوسعك أن تأخذ كعكتك وتأكلها" . لكننا ندرك كذلك أن الأمر يقتضي إجراء المزيد من البحوث العملية .

إن تدبير الوصول إلى المواقع هو الذي يتيح الحل . والعملية هي التفاوض بين المفتشين والمفتش عليهم بشأن أفضل الطرق لإثبات الامتثال للاتفاقية ، بحيث ستوفر للمفتشين الوصول إلى ما يحتاجونه ، وللمفتش عليهم الحماية التي يطلبونها . وهذا يفسح المجال لطائفة كبيرة من التقنيات تتراوح بين سبل الوقاية البسيطة ، وطرائق الحماية الصارمة . ولقد أتاحت لنا اختباراتنا استحداث تقنيات جديدة ؛ إحداها نظام الوصول الانتقائي ويرد وصفها بشيء من التفصيل في الورقة التي قدمناها . وقد وجدنا أنها تفيد في عدد من الحالات المحتملة الصعبة .

وبالنسبة للصورة النهائية للتفتيش بالتحدي ، فنحن نعتقد أن أي نظام للتفتيش بالتحدي ينبغي أن يكون قادراً على مواجهة أية مخاوف جادة بشأن المرافق المعلنة أو غير المعلنة: فلا ينبغي أن تكون لاية مواقع قدسية تجعلها بمأمن من التفتيش . لذلك ينبغي أن يكون التفتيش بالتحدي عنصراً ثابتاً في نظام التحقق ؛ وهو لا يحتاج بالضرورة لأن يحمل معه افتراض أن الاتفاقية تنتهك . ولهذا السبب أيضاً ينبغي أن نلتزم لهذا النهج عنواناً أقل إشارة للنزاع ، وهذا ما اقترحه غيرنا . ولعل الخيار الواضح هو " التفتيش بناء على الطلب" .

ونحن ندرك أن نظام التفتيش بالتحدي في مضمون اتفاقية للأسلحة الكيميائية يفوق ذلك ويكون أشمل مما لو كان في مضمون أية اتفاقات أخرى للحد من الأسلحة . وهذا أمر لا يبعث على الراحة ولكن لا مناص منه إذا أريد للتحقق من الأسلحة الكيميائية أن يتم .

ولعلي أضيف كلمة عما لا يمثله التفتيش بالتحدي . إنه ليس ترخيماً بالتجسس . ولا هو وسيلة لكشف أسرار تجارية . وليس لفريق التفتيش حق تلقائي في أن يستعلم عما

يجري بالفعل في أي مرفق يزوره . فقد يخرج بعد التفتيش ولم يزدد علما بطبيعة النشاط أو المنتج في المرفق الذي تم تفتيشه . فدور المفتشين قاصر على أن يقتنعوا أيّا كان الذي ينتج أو يخزن في الموقع ، بأن أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا تنتهك . .

وكما قلت فإننا لا ندعي أن لدينا جميع الاجابات ، فالامر يحتاج إلى مزيد من العمل في بعض النواحي . والمصانع الكيميائية المدنية لم تكن ضمن برنامجنا . وقد تكون للآخرين شواغل خاصة بهم لم يتناولها عملنا على نحو كامل .

ولقد شجعتنا تقارير من دول أخرى تجري هي أيضا عمليات للتفتيش الاختباري بالتحدي . وخبراتنا تسير من نواحٍ كثيرة في اتجاهات متشابهة .

وأرجو أن تساعد الورقة البريطانية على إيجاد أساس يبني عليه توافق للآراء بشأن هذه القضية الرئيسية ، وعندها سيصبح الطريق لحل بقية القضايا أكثر وضوحاً . وأمل أن تحمل دول أعضاء أخرى هذا العمل وتسير به قدماً بأسرع ما يمكنها . وإذا كان لديكم شك في استنتاجاتنا فلكم أن تقوموا بأنفسكم بالتفتيش العملي وأن تعودوا بتقاريركم إلى مؤتمر نزع السلاح هنا .

وأخيراً ، فلي رجاء ليس بعده رجاء . لقد سمعنا كثيراً أنه لو وجد التزام سياسي أكبر ، من جانب الأطراف المعنية لتوصلت هذه المفاوضات سريعاً إلى غايتها . نحن طبعاً نريد اتفاقية ، واتفاقية فعالة ، وبأسرع ما يمكن . لكن بقية الحلول لا يمكن أن تأتي إلا عن طريق البحث والتقني والتجربة ، ليس هنا ولكن في المرافق المعنية ، العسكرية منها والمدنية ، في أقاليم الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح .

وينبغي أن يواصل هذا العمل سيره حثيثاً . وأوضح دليل يمكن لاية دولة أن تقدمه على الالتزام السياسي باتفاقية للأسلحة الكيميائية هو أن تعكف على هذا العمل في بلدها ثم تأتي هنا لتقدم النتائج الملموسة .

إن التحقق هو مفتاح القضية والتفتيش بالتحدي هو مفتاح التحقق . وحين نستطيع حل جميع مشاكل التفتيش بالتحدي سيلوح في الأفق الهدف الذي طال التماسه وهو اتفاقية للأسلحة الكيميائية قابلة للتحقق .

الرئيسي: أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية والكمونولث بالملكة المتحدة على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة .

وأود الآن أن أسأل عما إذا كان أي وفد آخر يرغب في طلب الكلمة في هذه المرحلة . لا أجد أحداً .

لقد عمت الامانة هذا اليوم جدولا زمنيا بالاجتماعات التي يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الاسبوع القادم . وقد أعد الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية وهو كالعادة لمجرد الاسترشاد وعرضة للتغيير إذا لزم الامر . فإن لم يكن ثمة اعتراض فياني اعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول الزمني . تقرر ذلك .

ليس أمامي عمل لهذا اليوم ، وإنني أعتزم رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ١٧ تموز/يوليه الساعة ١٠/٠٠ .

ترفع الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥